

أردوغان ويلديريم... هل وجدت «الطنجرة غطاها»؟!

انتُخب مؤخرًا، بن علي يلديريم رئيساً لحزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا. وتشير تقارير صحافية عدّة إلى أنّ هذا الرجل، سيوتلى تشكيل الحكومة التركية الجديدة بعد حكومة أحمد داود أوغلو الذي استقال منذ مدّة قريبة، لا بل أنه سيسعى جاهدا إلى تحقيق أهداف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي يسعى إلى فرض نفسه دكتاتوراً على تركيا. فهل يتّفق انتخاب يلديريم مع المثل الشعبي القائل: «طنجرة ولقيت غطاها»؟

في هذا الصدد، نشرت صحيفة «إيزفستيا» الروسية مقالاً تناولت فيه انتخاب بن علي يلديريم رئيساً للحزب الحاكم في تركيا، والذي سيكفي رئاسة الحكومة أيضاً، مشيرة إلى أنه سيعمل على تثبيت دكتاتورية أردوغان. ونقلت الصحيفة عن النائب الأول لرئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الاتحاد الروسي فلاديمير جباروف،



«إيزفستيا»: رئيس وزراء تركيا الجديد سيعمل على تثبيت دكتاتورية أردوغان

تناولت صحيفة «إيزفستيا» الروسية انتخاب بن علي يلديريم رئيساً للحزب الحاكم في تركيا، الذي سيكفي برئاسة الحكومة أيضاً، مشيرة إلى أنه سيعمل على تثبيت دكتاتورية أردوغان.

وجاء في المقال: صرح النائب الأول لرئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الاتحاد الجديد فلاديمير جباروف للصحيفة، أن تعيين بن علي يلديريم رئيساً جديداً للحكومة التركية خلفاً لأحمد داود أوغلو، لن يغيّر شيئاً في العلاقات الروسية-التركية.

جوهريا لن يتغير شيء حالياً. فاردوغان يُجري إصلاحات هدفها تحويل نظام الحكم في تركيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي. وهذا ما كان يعارضه رئيس الحزب الحاكم والحكومة السابق أحمد داود أوغلو؛ ولكن بما أن بن علي يلديريم من المقربين لأردوغان، فإن سوف يتفد ما يُطلب منه. وإضافة إلى ذلك، فإن أردوغان ذهب بعيدا في معاداة روسيا، ورفض تقديم اعتذار رسمي عن إسقاط القاذفة الروسية «سوخوي 24» حفاظا على ماء وجهه، وأغلق عمليا الباب خلفه. أي أنه لن يحصل أي تغيير في العلاقات الروسية-التركية. وقد انتُخب بن علي يلديريم، الذي كان يشغل منصب وزير النقل والشؤون البحرية والاتصالات، رئيسا لحزب «العدالة والتنمية» الحاكم في المؤتمر الاستثنائي للحزب، الذي عقد يوم 22 آيار الجاري؛ حيث رشحته اللجنة المركزية للحزب في 19 الجاري ولم يتنافس أحد على هذا المنصب. أي أن الانتخابات كانت شكليّة.

ويشير المراقبون إلى أن رفض أحمد داود أوغلو ترشيح نفسه لهذا المنصب، نجم عن الخلافات المتراكمة بينه وبين رجب طيب أردوغان، الذي يسعى إلى تعزيز سلطته. لذلك يجري العمل حاليا في تركيا على صوغ دستور جديد للبلاد، يصبح موجبه نظام الحكم في تركيا رئاسيا. وتجدر الإشارة إلى أن أردوغان كان قد بدأ يمخّ نفسه بصلاحيات رئيس الحكومة، أو يحاول الحلول محله في حل مسائل مختلفة، فعلا. بدأ في كانون الثاني 2015 بتدريس جلسات الحكومة. ذلك على رغم أن الدستور يسمح لرئيس الدولة بحضور هذه الاجتماعات فقط في حالات خاصة. أي أن أردوغان كان يستعرض طموحاته إلى إدارة شؤون البلاد. وعلاوة على هذا، فقد شكل الديوان الرئاسي مؤسسة تقوم بالمهام، التي تقوم بها بعض الوزارات. كما أن الخلافات بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة شملت تركيبة الوزارة. فبعد الانتخابات البرلمانية، التي أجريت في الأول من تشرين الثاني 2015، فرض أردوغان صهره بيرات البيروق وين علي يلديريم ليكون ضمن التشكيلة الحكومية رغم معارضة داود أوغلو. وأخيرا كان أحمد داود أوغلو سياسياً ساطعا، رائد شعبية واسعة بين الشعب وبين رفاقه داخل الحزب.

بن الرئيس الجديد للحزب، فهو من جانب لا يتمتع بشعبية بين بسطاء الناس، ولكنه من جانب آخر موال بصورة مطلقة لأردوغان، كما يوضح الباحث في معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية عامر حاجبيف. ويضيف حاجبيف أن الرئيس الجديد للحزب سيسير على نهج أردوغان، ويتعلق هذا قبل كل شيء بتحويل نظام الحكم في تركيا من برلماني إلى نظام رئاسي. ولأجل ذلك يجب أن يوافق البرلمان على إجراء استفتاء على مشروع الدستور الجديد. وأردوغان حاليا لن يحصل على نسبة الأصوات اللازمة لذلك في البرلمان.

غير أن البرلمان أقل قبل أقل قانونا يرض الحصلاته عن النواب الذين تتخذ بحكم إجراءات جنائية. وإذا بلغ عدد النواب الذين يخيبون عن جلسات البرلمان 28 نائبا، فإن الدستور التركي يمنح الرئيس الحق بالإعلان عن إجراء انتخابات مبنيّة. أي أن أردوغان يستهدف بهذا، النواب الاكراد الذين يعارضون تعيين دستور البلاد، وعلى بن علي يلديريم تقديم المساعدة اللازمة له في هذا المجال.

قوله إن تعيين بن علي يلديريم رئيساً جديداً للحكومة التركية خلفاً لأحمد داود أوغلو، لن يغيّر شيئا في العلاقات الروسية-التركية.

وأشارت الصحيفة في أنّ يلديريم، لا يتمتع بشعبية بين بسطاء الناس، لكنه من جانب آخر موال بصورة مطلقة لأردوغان، كما يوضح الباحث في معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية عامر حاجبيف. ويضيف حاجبيف أن الرئيس الجديد للحزب سيسير على نهج أردوغان، ويتعلق هذا قبل كل شيء بتحويل نظام الحكم في تركيا من برلماني إلى نظام رئاسي. ولأجل ذلك يجب أن يوافق البرلمان على إجراء استفتاء على مشروع الدستور الجديد. وأردوغان حاليا لن يحصل على نسبة الأصوات اللازمة لذلك في البرلمان.



«ميزافيسيميا غازيتا»:

أوباما يريد تحويل العدو السابق حليفاً

تناولت صحيفة «ميزافيسيميا غازيتا» الروسية زيارة الرئيس الأمريكي إلى فييتنام، مشيرة إلى أن الشركات الأميركية بدأت بنقل استثماراتها من الصين إلى فييتنام.

وجاء في المقال: زار الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمس 23 آيار الجاري هانوي؛ حيث يطمح إلى استمالة فييتنام إلى جانبه في الوقت، الذي تستعرض واشنطن وبكين عضلاتهما في بحر الصين الجنوبي.

من جانبها، فإن فييتناما طرف في النزاع الحدودي مع الصين، ولا تمنع في استخدام تناقص القوى العظمى في مصلحتها؛ حيث لا يستبعد التوصل إلى عقد صفقة لشراء أسلحة أميركية.

أما أوباما، فيزور فييتنام بعد مضي 40 سنة على نهاية الحرب الفييتنامية، التي تسببت في انشقاق عميق وراء المحيط. ويتضمن جدول الزيارة الحالية زيارة مدينة هوشي منه، سايفون سابقا، التي سميت باسم الزعيم الفييتنامي، الذي يعتبره الجيل الأكبر سناً في الولايات المتحدة رمزاً لهزيمتهم في فييتنام. وتشير صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية إلى أن وجود عد من المحاربين القدماء، الذين قاتلوا ضد القوات الأميركية في قيادة الجيش الفييتنامي، لن يسهّل مهمة أوباما.

والجدير بالذكر، رئيسا لحزب 22 آيار الجاري؛ حيث رشحته اللجنة المركزية للحزب في 19 الجاري ولم يتنافس أحد على هذا المنصب. أي أن الانتخابات كانت شكليّة.

ويشير المراقبون إلى أن رفض أحمد داود أوغلو ترشيح نفسه لهذا المنصب، نجم عن الخلافات المتراكمة بينه وبين رجب طيب أردوغان، الذي يسعى إلى تعزيز سلطته. لذلك يجري العمل حاليا في تركيا على صوغ دستور جديد للبلاد، يصبح موجبه نظام الحكم في تركيا رئاسيا.

وتجدر الإشارة إلى أن أردوغان كان قد بدأ يمخّ نفسه بصلاحيات رئيس الحكومة، أو يحاول الحلول محله في حل مسائل مختلفة، فعلا. بدأ في كانون الثاني 2015 بتدريس جلسات الحكومة. ذلك على رغم أن الدستور يسمح لرئيس الدولة بحضور هذه الاجتماعات فقط في حالات خاصة. أي أن أردوغان كان يستعرض طموحاته إلى إدارة شؤون البلاد. وعلاوة على هذا، فقد شكل الديوان الرئاسي مؤسسة تقوم بالمهام، التي تقوم بها بعض الوزارات. كما أن الخلافات بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة شملت تركيبة الوزارة. فبعد الانتخابات البرلمانية، التي أجريت في الأول من تشرين الثاني 2015، فرض أردوغان صهره بيرات البيروق وين علي يلديريم ليكون ضمن التشكيلة الحكومية رغم معارضة داود أوغلو. وأخيرا كان أحمد داود أوغلو سياسياً ساطعا، رائد شعبية واسعة بين الشعب وبين رفاقه داخل الحزب.

وفق توقعات المعلقين الأميركيين، فإن الأمر لن يصل إلى عقد تحالف بين البلدين؛ لأنهما ليسا مستعدين لذلك. لكن واشنطن تأمل على أقل تقدير من هذا أن يفقد خصومها في بكين توازئهم؛ خصوصا أن عددا من الشركات الأميركية بدأت تنتقل من أسواق الصين إلى السوق الفييتنامية. وحسب صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، فإن هذه الشركات تستغل رخص الأيدي العاملة في فييتنام. وهذا ما فعلته شركة «فوكفورد»، في ولاية ميشيغن المنتجة للأحذية، إذ إن 30 في المئة من إنتاجها يتم في فييتنام، مقابل انخفاض حصة الصين فيه من 90 إلى 50 في المئة. وتقول الصحيفة إن أوباما إذا تمكن من بلوغ هدفه، فستصبح الدولة الشيوعية أكثر جاذبية لرؤسمال الأميركي بفضل الشراكة عبر المحيط الهادئ، التي ستحفّض الرسوم العالمة على البضائع الفييتنامية.

والسؤال المنطقي هنا، كيف سينعكس دئه العلاقات الأميركية- الفييتنامية على روسيا؟ إن فييتنام شريك استراتيجي لروسيا منذ أمد بعيد، وهذا ما أكده من جديد رئيس وزيرانها نيجن شوان فوك خلال زيارته إلى موسكو مؤخرا. ولكن حجم التبادل التجاري بين روسيا وفييتنام يبقى أقل مما بين فييتنام والولايات المتحدة، وبين فييتنام والصين؛

البناء

وبعد كوبا، يزور الرئيس الأمريكي باراك أوباما فييتنام، في زيارة تُعد استثنائية في التاريخ الأمريكي الحديث. وفي هذا السياق، أشارت صحيفة «ميزافيسيميا غازيتا» الروسية إلى أن الشركات الأميركية بدأت بنقل استثماراتها من الصين إلى أن وأضاف الصحيفة أنّ أوباما يزور فييتنام بعد مضي أربعين سنة على نهاية الحرب الفييتنامية، التي تسببت في انشقاق عميق وراء المحيط. ويتضمن جدول الزيارة الحالية زيارة مدينة هوشي منه، سايفون سابقا، التي سمّيت باسم الزعيم الفييتنامي الذي يعتبره الجيل الأكبر سنًا في الولايات المتحدة رمزاً لهزيمتهم في فييتنام. ونقلت الصحيفة عن «نيويورك تايمز» الأميركية، أن وجود عدد من المحاربين القدماء، الذين قاتلوا ضدّ القوات الأميركية في قيادة الجيش الفييتنامي، لن يسهّل مهمة أوباما.

وزير الدفاع الأميركي مايك فلين، وزير الخارجية جون كيري، ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودى، وهم في زيارة رسمية إلى واشنطن في أيار 2015.

وفي هذا الصدد، يقول غريغوري وكوشين الباحث في معهد الشرق الأقصى إن حجم التبادل التجاري بين فييتنام وروسيا بلغ 3.9 مليار دولار (لا يشمل هذا الرقم التعاون في المجال العسكري، التقني)؛ ولكنه، على خلفية انخفاض حجم التبادل التجاري مع دول أخرى، ارتفع مع فييتنام بنسبة 4 في المئة. كما أن 75 في المئة من المعدات العسكرية والأسلحة التي يستخدمها الجيش الفييتنامي هي سوفياتية وروسية؛ حيث استوردت فييتنام عام 2015 أسلحة روسية بقيمة 714 مليون دولار.

وعلى رغم أن روسيا ترتبط بالصين وفييتنام بعلاقات وثيقة، فإنها تتجنّب التدخل بصورة مباشرة في النزاع بينهما. ولكن ظهور منافس لروسيا في سوق السلاح، أمر سلبي من وجهة نظر المصالح الروسية. لذلك، لا خيار أمام موسكو سوى تتنّع سير الأحداث وتطورها.



«موسكوفسكي كومسوموليتس»:

واشنطن ترزاع من الطيران الحربي الروسي

نشرت صحيفة «موسكوفسكي كومسوموليتس» الروسية مقالًا عن تخوف الولايات المتحدة الأميركيو من الطائرات الحربية الروسية بسبب تزايد اعتراضها للطائرات الأميركية.

وجاء في المقال: أعربت الولايات المتحدة عن قلقها من تزايد اعتراض الطائرات الحربية الروسية والصينية للطائرات الأميركية. وهذه قائد القوات الجوية الأميركية الجنرال فيربرت كراليل بالرّء على الأفعال «العدوانية المخوفة بالمخاطر» من جانب موسكو وبكين.

وأعلن الجنرال الأميركي في تصريح إلى صحيفة «يو أس آي تلداي» أنّ «انبيعات» روسيا و«العدوانية المفرطة» للصين يثيران قلق واشنطن.

ويقترح الجنرال الأميركي أن روسيا تحاول فرض سيطرتها على أوروبا الشرقية، والصين في بحر الصين الجنوبي؛ حيث يستمر النزاع بسبب عدد من الجزر.

وأضاف أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تسمح بهذا. لذلك فهي عازمة على المحافظة على وجودها في المنطقتين المذكورتين؛ مشيرًا إلى أن القوات الأميركية ستبقى مرابطة في المياه والأجواء الدولية. وقال: نحن لن نسكت إذا تصرفت روسيا والصين بـعدوانية ومخاطرة.

وأشار الجنرال إلى اعتراض المقاتلة الروسية «سوخوي 27» طائرة RC-135، الاستشفائية الأميركية فوق بحر البلطيق، وإلى قيام الطائرات الحربية الصينية بالامر نفسه في سماء بحر الصين الجنوبي.

وحسب اعتقاد الجنرال، فإنه في مثل هذه الحالات تبرز «خطورة عدم فهم نبات الطرف الآخر بصورة صحيحة»؛ ما قد تكون نتائجه وخيمة. ولذا، دعا إلى إقامة اتصالات مستمرة مع العسكريين في روسيا والصين، لتجنب سوء الفهم. ويذكر أن البنتاغون أعلن يوم 29 نيسان المنصرم عن «مناورة خطر» قامت بها مقاتلة «سوخوي 27»، الروسية قرب طائرة الاستكشاف «RC-135U» الأميركية في الأجواء الدولية فوق بحر البلطيق، وكانت خطرة جدًا؛ إذ بلغت مسافته بينهما نحو 30 مترًا، لا سيما أن الطائرة الروسية قامت بحركة يهلوانية دائرية. وقد اقترحت وزارة الدفاع الروسية ردًا على ذلك تشغيل جهاز الإنزال والاستقبال في الطائرة من قبل قبطنائها، مؤكدة أن تحليق الطائرات الحربية الروسية يتم وفق قواعد استخدام الأجواء الدولية.

هناذا، وتجدر الإشارة إلى أن القاذفات الروسية من طراز «سوخوي 24» قامت بمناورات فوق المنرفة الأميركية «نوتالد كوك» الصاروخية في المياه الدولية في بحر البلطيق.

وأعلن وزير عاام الناتو ينس ستولتنبيرغ، من جانبه، في تصريح أدلى به إلى «راديو بولندا» أن الحلف يعزّز وجوده في الجناح الشرقي، وقال إن تعزيز الجناح الشرقي للحلف يأتي ردًا على المسائل الجديدة التي تواجهه ومن ضمنها

ترجمات



سياسة روسيا العدوانية. وهذا عنصر واحد من عناصر استراتيجيتنا الدفاعية والرداعة. وأضاف: سوف تتعاون القوات متعددة الجنسيه مع قوات الدولة التي ترابط فيها؛ مؤكداً أن تعزيز الجناح الشرقي لا يهدف إلى إثارة الصراع.

وأشار إلى أن قمة تومز ستكون نقطة تحول، إذ ستتحذ فيها قرارات حاسمة، من ضمنها التكيف مع الأوضاع الحالية في مجال الأمن. قائلا: يجب تعزيز وجود الحلف في الجزء الشرقي من أوروبا. وهذه ستكون إشارة واضحة إلى أن العدوان على أي دولة سيعتبر عدوانًا على الحلف كامله.



«دي فيلت»: مسؤولية أمانية تطالب ميركل

بالتحذّر عن قضايا خلافية مع أردوغان

دعت مفوضة الحكومة الألمانية لشؤون اللاجئين أيدان أوزوجوز المستشارة آنجبالا ميركل إلى التحذّر بصورة صريحة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حول قضايا خلافية خلال زيارتها لتركيا.

وقالت أوزوجوز في تصريحات لصحيفة «دي فيلت» الألمانية: يتعين بالطبع التحذّر بوضوح عن تفاصيل إمدادات اللاجئين والقصور في حرية الرأي وغيرها من حقوق الإنسان.

وفي إشارة إلى اتفاقية اللاجئين بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، قالت أوزوجوز: لن نسمح بتساهلات في حقوق الإنسان.

وكان من المخطط أن تتحدّث ميركل في وقت لاحق (أمس) مع أردوغان عن اتفاقية اللاجئين المهددة بالفشل. ويتهم نقاد أردوغان بتقويض حرية الصحافة وممارسة ضغط على القضاء.

وتشارك ميركل في القمة الأولى للأمم المتحدة في شأن المساعدات الطارئة في اسطنبول، وكان من المقرر أن تلقى خطابًا خلال القمة.



«تايمز»: داعش» يدعو أنصاره في الغرب

إلى مهاجمة أوروبا والولايات المتحدة خلال رمضان

نشرت صحيفة «تايمز» البريطانية مقالًا لبيبل ترو قال فيه أن تنظيم «داعش» دعا أنصاره إلى مهاجمة أوروبا والولايات المتحدة خلال رمضان الذي يبدأ في السابع من حزيران، ما يزيد المخاوف من ارتفاع حدّة العنف ضد الغرب.

ويتزامن التسجيل الصوتي الذي يعلن عن «شهر الفجاعة» وسط جهود مصرية لإيجاد بقاليا حطام الطائرة المصرية المنكوبة، ورّخ مسؤولون مصريون وأميركيون وفرنسيسون أن يكون التنظيم الجهادي وراء تنفيذ الاعتداء على الطائرة المصرية، بحسب كاتب المقال.

وأكد الرئيس المصري دعم الفتاح السيسي أنّ كل الاحتمالات واردة في حادثه الطائرة المصرية.

وأضاف كاتب المقال أنّ تنظيم «داعش» أعلن مسؤوليته عن سقوط طائرة روسية تقلّ سياحًا في جزيرة سيناء في تشرين الأول. ونقلًا عن أبو أحمد الأضاحاني، القائد في تنظيم «داعش»، «رمضان هو شهر الجهاد، استعدوا وكونوا جاهزين لجعل هذا الشهر شهر مصيبة في كل مكان يتواجد فيه غير المؤمنين»، وحضّ هذه الدنيا بتأباعه وأنصاره في أوروبا والولايات المتحدة.

وقال الأضاحاني: «إن أيّ عملية ولو صغيرة في بلادهم، ستكون أفضل».

أما بالنسبة إلى قانون البحار، فمع أن الصين وقعت على اتفاقية «UNCLOS»، لا بل ساهمت في تشكيل بعض من خصائصها الأساسية، إلا أنها اليوم تفسر بنودها الأساسية بطريقة تلقى رفضاً عالمياً واسعاً. في بدايات القرن الحالي، ومع صعود نجمها وقوّتها، بدأت الصين في اعتراض الطائرات والسران الأميركية المارة قرب الشواطئ الصينية. ولأحقا بدأت في اتخاذ خطوات جادة تجاه استعادة الجزء المتنازع عليه، خصوصا عندما طردت الفلبينييين من جزر «سكاربورو» في 2012، ورفضت بعدها المشاركة في القضية الدولية التي رفعتها الفلبين، على رغم محاولتها شرعنة الأمر بتقديم «الخط الحدودي ذي النقاط التسع» للأمم المتحدة.

بانتهاجها هذه الأفعال، تسببت الصين في تأكل الأنظمة والقواعد البحرية، لكنها لم تلغ توقيعها على اتفاقية «UNCLOS»، أو تقدّم بديلاً واضحا لها، وهو ما يجعل نواياها طويلة المدى غامضة.

لبقا للمقال، فإن الحفاظ على العناصر المكوّنة للنظام العالمي والتوسّع في تطبيقها أمرٌ يستحقّ العناية، فقد أثبتت نفعها للولايات المتحدة، والعديد من الدول الأخرى. لكن الاستراتيجية المتبعة لفاعل ذلك يجب أن تبنى على فهم عمق لطبيعة النظام العالمي، ودور الصين فيه.

أولا، تحركات الصين تتّبع بشكل رئيس من مصالحها، سواء كان ذلك في السعي إلى إنشاء مؤسسات بديلة إقليمية، أو دعم الأنظمة القائمة دوليا، وعليه فإن اعتماد الولايات المتحدة أن بإمكانها «شراء» المشاركة الصينية عن طريق التنازول على مستوى العلاقات الثنائية، هو اعتقاد خاطئ، لن تكون هناك صفقة كبيرة، بين الولايات المتحدة والصين، على حدّ وصف المقال، لكن الأمر يستحتاج إلى استراتيجية مرنة تعترف بقدرة الصين على استغلال نفوذها الإقليمي والاحتفاظ بدور عالمي، في الوقت ذاته.

ثانيا، يجب أن نفرّق بين سعي الصين إلى استبدال المؤسسات العالمية، وبين خرقها الأنظمة القائمة. ففي ما يخص حدودها البحرية، تصر الصين على أنها تتبع قانون البحار، لكنها لم تضغط في اتجاهه. تتبع الصين نهجا مشابها أيضا في اختراقها موثيق حقوق الإنسان. استجابة لهذه الاختراقات، يجب أن تعيد الولايات المتحدة التأكيد على هذه القواعد، وتوسّع إلى تعزيزها بمساعدة حلفائها، لتقليل الاختراقات الصينية وآثارها عالميا.

ثالثا، ليس من الحكمة الاستجابة لمحاولات استبدال المؤسسات العالمية بأخرى إقليمية، بالرّفض التام. معارضة حكومة الرئيس «أوباما» لبنك «AIB»، مثال على ذلك، لكنه مصدرٌ يوفر رأس المال لدول تحتاج إليه، وبالتالي يجب أن يكون الدفع في اتجاه ضمان الشفافية، ورفع المعايير، لا الرّفض. فالأنظمة الجديدة ليس من الضروري أن تسبب بشكل آلي في تأكل القديمة.

رابعا، في المجالات التي ليس لها قواعد مكتوبة بعد، مثل الأمن السيبراني، والفضاء الخارجي، يجب على الولايات المتحدة أن تشرك الصين في عملية تشكيل هذه القواعد، لكن يجب أيضاً أن تحشد الدعم السياسي والدولي لمنع بكن من الانحراف بهذه القواعد عن مسارها وأهدافها.

أخيرا، ربما لا يدري قادة الصين أنفسهم كيف ستصحب الأمور في المستقبل، وإلى أي حدّ سيلفح نهجهم الدولي في تحقيق الأهداف المرجوة. ربما تلجأ الصين إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية في حال استمرار التخبط الاقتصادي، أو توافق على قوانين الانفتاح السيبراني. هذا التغيير المحتمل في السياسات يجب أن تضعه الولايات المتحدة دائما في الحسبان.

ينتهي المقال إلى أن عهد السيادة الأميركية متصاع لتقوى التحكم في قوانين العالم قد انتهى منذ زمن. ومع اقتراب موعد تنصيب الرئيس الأميركي الجديد، تتصاعد إجراءات حول النظام العالمي المتداعي. سيكون على المرشحين توفير استراتيجيات لتدعيم النظام العالمي وإعادة تشكيله، والاعتراف بتنافسية الصين في بعض المجالات، وتعاونها في البعض الآخر.